

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
من إعداد الطالبان: فاطمة الزهراء علالي ، كلثوم خروبي

بغنوان

أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (2008-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/25

أمام اللجنة المكونة من :

د. علاوي محمد لحسن (أستاذ .جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
د. بوختالة سمير (أستاذ محاضر أ . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
د. بن قانة اسماعيل (أستاذ محاضر أ. جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
من إعداد الطالبتان : فاطمة الزهراء علالي ، كلثوم خروبي
بعنوان:

أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (2008-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/25

أمام اللجنة المكونة من :

د. علاوي محمد لحسن (أستاذ .جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
د. بوختالة سمير (أستاذ محاضر أ . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
د. بن قانة اسماعيل (أستاذ محاضر أ. جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى من أشرفت أيامي وأزهرت حياتي بهما إلى من أرجو رضاهما عني و أنا بدعواتهم أستشير فلست أنا وجهدي هذا إلا بعضا من قديم إحسانهما ومن شديد عنائهما ومن طويل صبرهما... والداي العزيزين حفظهم الله وزينهم بتاج الصحة والعافية إلى من وافتها المنية قبل رؤية ثمرة دعمها الدائم وحرصها علي جدتي رحمها الله وأسكنها فردوسه الأعلى.
إليكم أخوتي الأعزاء: حمزة و عبد القادر.
إليكن أخواتي الرائعات: نبيلة و حكيمة
و إلى كتاكت العائلة : صهيب و أيمن و رائد و رزان
إلى أعز الصديقات : هدى و فردوس و فاطمة و كلثوم و خولة و سهام
إلى كل من جمعني بهم الأقدار فكانت صداقتي بهم من نعم المولى
القدير: زملائي وزميلاتي دفعة 2019
إلى كل من أنار لي درب العلم وكان لي شمعة منيرة:
أساتذتي وأستاذتي.
إلى كل من يعرفني

فاطمة الزهراء...

الإهداء

إليك: ضحكة القلب وبهجة الروح: أبي الغالي.
إليك: نبع الحب وفيض الحنان: أمي الحبيبة
إليكم أخوتي الأعزاء: من جمال إلى خالد.
إليكن أخواتي الرائعات: من فتحة إلى روميساء .
إلى أعز الصديقات : عائشة و فاطمة
إلى كل من جمعني بهم الأقدار فكانت صداقتي بهم من نعم المولى
القدير: زملائي وزميلاتي دفعة 2019
إلى كل من أنار لي درب العلم وكان لي شمعة منيرة:
أساتذتي وأستاذتي.
إلى كل من يعرفني.

كلشوم ...

الشكر

قال تعالى " و لئن شكرتم لأزيدنكم " فبالشكر تزيد النعم
فالشكر لله أولا وآخرا على ما أنعم به علينا من نعم كانت خير عون لنا
في إنجاز هذا العمل

ثم الشكر موصول لصاحب الفضل بعد الله في هذا الإنجاز:
للأستاذ الدكتور / بوختالة سمير

الذي أسعدنا بإشرافه على هذا العمل من البدء إلى الختام ولم يدخر
جهدا ولا وقتا إلا وقدمه في سبيل إنجاز هذا العمل , فخرجوا من الله أن
يمن عليه بوافر كرمه وأن يغدق عليه من واسع حسناته.
والى كل من أسدى لنا نصحا أو قدم لنا مشورة أو معونة أو شاركنا همنا
نقول لهم جزاكم الله عنا خير الجزاء

فاطمة و كلثوم

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة إشكالية مدى تأثير التغير في سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار بنك الجزائر الخارجي وبنك الخليج ، بالإضافة إلى بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية ، كعينة للدراسة وذلك خلال فترة 2008-2017 ، باستخدام منهج وصفي في الجانب النظري ، و منهج إحصائي قياسي في الجانب التطبيقي . كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنوك عينة الدراسة بالإضافة إلى النشرة الإحصائية الثلاثية الصادرة لبنك المركزي ، وتم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي منها تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتطبيق نماذج بانل الثلاث ، بالاستعانة ببرنامج Eviews و Excel .

وكأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية ، و معدل الرفع المالي له تأثير على العائد على حقوق الملكية .

الكلمات المفتاحية : سعر صرف ، أداء، دينار ، عائد على حقوق الملكية ، رافعة مالية .

Summary

The objective of this study is to examine the effect of the fluctuations in the exchange rate of Dinar on the performance of the commercial banks. Algerian foreign Bank and Gulf Bank, in addition to ABC Bank Algeria, were selected as a sample for the study period (2008-2017) , And a standard statistical approach on the applied side. The results of the financial statements (balance sheets and results tables) were used for the sample banks in addition to the statistical bulletin issued by the Central Bank. The statistical analysis tools were used, including the multiple linear regression analysis and the implementation of the three panell models using Eviews and Excel.

The results of the study show that the exchange rate does not affect the rate of return on equity, and the rate of leverage has an impact on return on equity.

Key words: Exchange rate, performance, Dinar , return on equity, leverage.

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	إهداء
III	شكر
IV	الملخص
VI	الفهرس
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
XIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ- ث	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول سعر الصرف و أداء البنوك التجارية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف و أداء البنوك
3	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
12	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول أداء البنوك
21	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة
21	المطلب الأول: الدراسات السابقة
24	المطلب الثاني: موقع الدراسة مع الدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك محل الدراسة BEA-AGB- ABC
27	تمهيد
28	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة التطبيقية

34	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
37	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
37	المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمؤشرات الأداء
38	المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمحددات الأداء
38	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج
38	المطلب الأول: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة
45	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
47	خلاصة الفصل
49	الخاتمة
53	المراجع
58	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو لفترة 2008-2017	1-2
32	معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة لفترة 2008 - 2017	2-2
33	نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة لفترة 2008-2017	3-2
37	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	4-2
39	نتائج تقدير النموذج التجميعي ل ROE	5-2
40	نتائج اختبار lagrang Multiplier باستخدام مؤشر ROE	6-2
41	نتائج تقدير الأثر العشوائي ل ROE	7-2
42	نتائج تقدير الأثر الثابت ل ROE	8-2
43	نتائج اختبار HAUSMAN باستخدام مؤشر ROE	9-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل (الدولار والاورو) لفترة 2017-2008	1-2
32	معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة لفترة 2017 - 2008	2 -2
33	نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة لفترة 2017-2008	3 -2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
58	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2017	(1)
59	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج لسنة 2017	(2)
60	ميزانية بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	(3)
61	جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	(4)
62	أصول البنك الخارجي الجزائري	(5)
63	خصوم البنك الخارجي الجزائري	(6)
64	متغيرات دراسة محددات الأداء	(7)

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الاختصارات
البنك الخارجي الجزائري	BANQUE EXTÉRIEURE D ALGÉRIE	BEA
بنك الخليج الجزائر	GULF BANK ALGERIA	AGB
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	ABC BANK ALGÉRIE	ACB
العائد على حقوق الملكية	RETURN ON EQUITY	ROE
العائد على الأصول	RETURN ON ASSET	ROA
هامش الربح	PROFIT MARGIN	PM
منفعة الأصول	ACTIF DE PRESTATION	AU
الرافعة المالية	EQUITY MULPLIER	EM

مقدمة

أولاً: توطئة

يحتل سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول ، سواء كان ذلك النشاط تجاري، أو استثماري أو خدمي ، حيث يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية بسبب استخدامه كأداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة ، فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها لتحكم مجرى الاقتصاد الداخلي والخارجي، وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة المؤشرات الاقتصادية الجزئية تعتبر البنوك و المؤسسات المالية لبنة أساسية لبناء الاقتصاد لأي دولة كما تعد المنظومة المصرفية هي الأداة التي تطبق من خلالها الدولة سلطتها النقدية وسياساتها المالية وهي معرضة لجملة من المخاطر بسبب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية و هذا لما تقدمه من خدمات متنوعة ومن أمثلة هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والتي من ضمنها مخاطر سعر الصرف ، حيث تأثر على أصول البنك التجاري وبالتالي على أداء البنك ومنه سيؤثر على ربحيته .

و يحظى الأداء المالي في البنوك التجارية باهتمام متزايد من قبل الباحثين، الدارسين، الإداريين والمستثمرين، لأنه يعتبر من المقومات الرئيسية لهذه الأخيرة، لما يوفره من نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة مسبقاً. إن تطور العلاقات الخارجية الجزائرية أدى إلى تداخل مصالحها واتساع مبادلاتها التجارية مما أدى هذا إلى ارتباط اقتصادها مع اقتصاديات العالم الخارجي عامة واقتصاديات كل من أوروبا وأمريكا خاصة ، مما استوجب ضرورة القيام بتقييم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سعر صرف الدولار و الأورو لارتباطهما بعمليات التصدير و الاستيراد .

كما يحظى كل من بنك الخارجي الجزائري، و بنك الخليج الجزائر و بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر كغيرها من البنوك التجارية الجزائرية بدور مهم وفاعل في تسوية الأنشطة المتعلقة بالصرف داخليا وخارجيا بما تفرضه السلطة النقدية في البلد.

ثانياً : طرح الإشكالية

✓ ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الأداء المالي للبنوك التجارية محل

الدراسة خلال الفترة 2008-2017 ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية فانه يستوجب علينا طرح التساؤلات التالية:

✓ هل هناك تقلبات لسعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال فترة 2008-2017 ؟

✓ هل يوجد أثر لتقلبات أسعار صرف الدينار على العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة ؟

✓ هل يوجد أثر للرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة ؟

ثالثا: فرضيات البحث

- هناك تقلبات لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار خلال فترة الدراسة ؛
- لا يوجد أثر لتقلبات أسعار صرف الدينار على العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة؛
- تؤثر الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة .

رابعا : أهمية و أهداف البحث:

1- أهمية البحث

- ✓ تمس دراستنا القطاع المصرفي الذي يعتبر قطاع مهم وأساسي في أي اقتصاد للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد ،
- ✓ يعتبر سعر الصرف أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول كونه يلعب دور حلقة الوصل في العلاقات الدولية ،
- ✓ يعبر استقرار سعر الصرف عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة ، وقدرة على الاستجابة للصدمات الخارجية فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا

2- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بالتحديد إلى:

- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع و التمكن من معرفة كيف يتحدد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه؛
- ✓ محاولة تبيان العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و أداء البنوك ؛
- ✓ الوصول إلى فهم معايير و أساليب تقييم الأداء لدى البنوك التجارية .
- ✓ خامسا: لغرض الأساسي من هذه الدراسة في إبراز العلاقة بين (تقلبات سعر صرف الدولار والأورو) على أداء البنوك التجارية التي سوف تعطي أحسن قدرة تفسيرية للعائد على حقوق الملكية .

خامسا : مبررات ودوافع اختيار موضوع البحث:

يعود اختيار البحث لعدة مبررات ودوافع تتمثل فيما يلي:

1- مبررات ذاتية:

لل تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص دور الصرف في الأداء البنكي
لل الاهتمام بالموضوع منذ مرحلة الليسانس والرغبة في التعمق فيه أكثر.

لل الاهتمام الشخصي بموضوع سعر الصرف بالإضافة لكونه موضوع أساسي يدخل ضمن التخصص

2- مبررات موضوعية:

لل تقديم فكرة عن أهم المفاهيم التي يتمحور حولها البحث
لل الرغبة في التعرف على العلاقة ما بين سعر الصرف و أداء البنوك التجارية
لل هو من المواضيع المتجددة و المتطورة التي تعتمد عليها السياسات النقدية

سادسا: منهجية وحدود الدراسة**1- منهجية الدراسة**

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في الفصل الأول من خلال عرض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والتي تم خلالها استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والرسائل المرتبطة بالموضوع، أما الفصل الثاني فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي باستخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد ونموذج بانل (Short Panel) بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

2- حدود الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ، وقد حددت دراستنا في إطار مكاني متمثل في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية ألا وهي البنك الخارجي الجزائري ، بنك الخليج الجزائر و بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ، وفي ما يخص الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2017 .

سابعا: صعوبات الدراسة

لإعداد هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات و أهمها يتمثل فيما يلي:
- صعوبة الحصول على جميع التقارير السنوية و التي تحتوي على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للبنوك عينة الدراسة خلال فترة 2008- 2017

ثامنا: تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة أكثر بالموضوع , ومحاولة معالجة جوانبه و الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين كما يلي:

أولا : الفصل الأول, والذي يدرس الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول الأدبيات النظرية المتمثلة في عموميات حول أسعار الصرف وأداء البنوك ، أما المبحث الثاني فيدرس الأدبيات التطبيقية حيث تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة بالإضافة لدراسة علاقة المذكرة محل الدراسة بالدراسات السابقة.

ثانيا : الفصل الثاني , يدرس هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة المتمثل في دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية ، مقسما إلى ثلاث مباحث , مبحث يخص الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة , ومبحث خاص بالدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة ، والمبحث الثالث المتمثل في الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية حول سعر الصرف
و الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على العمليات الاقتصادية المحلية والخارجية، مما جعله ذو أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، وبم أن البنوك التجارية هي الرابط بين الإنتاج المحلي والأجنبي من خلال التصدير والاستيراد فهذا سيؤدي إلى بروز أو ظهور علاقة تجمع بين أداء هذه البنوك وسعر الصرف. ومحاوله الجمع بين سعر الصرف وأداء البنوك التجارية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين

يتناول هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف و أداء البنوك

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول سعر الصرف و أداء البنوك

من أجل فهم العلاقة بين سعر الصرف و أداء البنوك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين،

- المطلب الأول حول سعر الصرف

- والمطلب الثاني عن أداء البنوك

المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

من أجل التعرف الجيد على مفهوم سعر الصرف قمنا بطرح مجموعة من التعاريف وهي كالآتي :

تعريف 1:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹ ، أو بصيغة أخرى هو تعبير عن وحدة الحساب في بلد من حيث وحدة الحساب المستخدمة في آخر²

تعريف 2:

يعبر سعر الصرف بأنه " سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها، " ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم³ ."

التعريف 3:

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (عملتين مختلفتين) وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005 ، ص23

² Linda Brouri ,et autre ، essai sure l impactdu taux de change sur les importation en Algerie (1980- 2014)، Master ، université de bejaia ، 2016 ، P 4

³ بشير باعمارة، اثر تقلبات اسعار الصرف على اداء البنوك، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 2002- 2011 ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص9

الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف¹.

تعريف 4:

يتم تعريفه على أنه سعر عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر²

إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي³:

- هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها ، وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف.

وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

- العملية : و هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى؛
- المكان : يقصد به سوق الصرف؛

- الهدف : هو تسوية المدفوعات الدولية؛

- السعر: و هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية؛

كما انه يتم تحديد سعر الصرف وفق إحدى الحالات التالية⁴:

أ - تتدخل السلطة النقدية للبلد بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية: (أي سعر صرفها) وفقا

لتعليمات محلية أو دولية كأن يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا ، وقد استخدم هذا النمط بصورة خاصة من

طرف الاتحاد السوفياتي سابقا وجميع الأقطار الاشتراكية التي كانت تابعة له حينما كان سعر الصرف جزءا من

الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه الأقطار كذلك فقد اعتمدته بعض الدول النامية كإحدى أدوات السياسة

الاقتصادية .

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 ، ص 103

² Boucheta Yahia ، Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien ، Thèse pour l'obtention de doctorat ، Universite Abou-Bakr Belkaïd Tlemcen ، 2014 ، P 23

³ سلمى دوحه ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ، ص 4

⁴ زراقة محمد ، اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014 ، مذكرة ماستر ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، 2016

أ- التحديد السوقي لسعر الصرف : وهنا يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة ومستوى أسعار الفائدة ، سعر الخصم
الفرع الثاني: أنواع و وظائف سعر الصرف

أولا : أنواع سعر الصرف :

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث تم تقسيمها إلى فئتين كالتالي :

1- أسعار الصرف الثنائية:

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عملتين .العملة الوطنية و عملة بلد أجنبي و يمكن أن نقسمه إلى نوعين¹ :

أ -سعر الصرف الاسمي:

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و يمكن أن يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، و يؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات و يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين :

* **حالة التأكد :** أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.

* **حالة عدم التأكد:** أي عدد وحدات العملة المحلية.مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية
 وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى :

- **سعر صرف رسمي :** أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .
- **سعر صرف موازي :** و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية . و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد

ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا بعملة مشتركة .

- و يعرف أيضا على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (القوة الشرائية)، لهذا فإن سعر الصرف الحقيقي

¹ حكيمة سع ، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر 2008-2014 ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2015 ، ص 28

سوف يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يعتدل طبقا للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية.¹

2- أسعار الصرف الفعلية :

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة ، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية و ينقسم هو بدوره إلى² :

أ- سعر الصرف الفعلي الاسمي :

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما , و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي ويمكن القياس بإتباع المراحل التالية³ :

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا.

- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن .

ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو عبارة عن متوسط مرجح لمستوى أسعار المستهلك في البلد قياسا لهذا المتوسط لدى الشركاء التجاريين معبرا عنه بالدولار الأمريكي وبافتراض أن سلع التجارة متجانسة وان أسعارها متساوية بين البلدان لذلك فان سعر الصرف الحقيقي يوفر مقياسا لتطوير أسعار السلع الاعتيادية بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني ارتفاع قيمة العملة مع ثبات بقية العوامل ومن ثم فقدان القدرة التنافسية⁴

ثانيا - وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها⁵ :

1- وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية

(سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية)

¹ قاسم تيميزار ، اثر تقلبات اسعار الصرف على اداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة 2005-2014 ، ماستر ، جامعة قاصدي

مرباح ورقلة ، 2016 ، ص 4

² نفس المرجع ، نفس الضمحة

³ حكيمة سع ، مرجع سبق ذكره ، ص 29

⁴ محمد ابراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 23

⁵ حكيمة سع ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 ، 31

- 2- **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية.
- 3- **وظيفة توزيعية:** تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي.
- فكل ما يصاحب عملية تغيير قيمة القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم إحتياجات البنوك المركزية في البلدان الأخرى¹

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن أن نقول من خلال تتبعنا للأحداث الاقتصادية أنها عامل رئيسي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته هذا من جهة , ومن جهة أخرى يمكن أن نجد أيضا إن تتبعنا الأحداث الغير الاقتصادية أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها وعليه لدراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية والى عوامل غير اقتصادية .

أولا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك العديد من العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف ، وهي كما يلي² :

1- كمية النقود :

إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة،سرعة تداول النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و هذا ما أكده " ملتون فردمان " إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى و يتجلى ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية .

2- ميزان المدفوعات :

يعد التوازن و الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما

¹ علاء الدين عماري وآخرون ، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر) ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016 ، ص

22

² حكيمة سع ، مرجع سبق ذكره ، ص 31,32

فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك، العجز و بالتالي انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، و العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات

3- أسعار الفائدة:

إن حركة رؤوس الأموال، و الأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.

1- الموازنة العامة :

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية .

2- معدلات التضخم :

يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف و اتجاهات تغيره ، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف¹ .

ثانيا : العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي² :

1- الاضطرابات و الحروب :

من العوامل المؤثرة على سعر الصرف سواء على المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية، وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة، الصناعة و الزراعة و المال ، و التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف ، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة . فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني .

¹ محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة بورصة فلسطين للأوراق المالية ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، 1437هـ - 2016 م ، ص 40

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى 2011م 1432هـ ، ص 81

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيّد استعماله لخدمة الحرب وشواهد الحروب والاضطرابات كثيرة ، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.

2- الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة ، أعراض النقد فان المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الاقتصادية عموما وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وبالتالي سعر الصرف الخاص بها ، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى اقل من ذلك لاختلاف استجابة المتعاملين

3- يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه وبناء عليه فان الأسعار تتأثر بتأثر بحبرة هؤلاء المتعاملين وبمهارتهم فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فان كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة .

الفرع الرابع : أنظمة سعر الصرف و تطورها في الجزائر

أولا : أنظمة سعر الصرف :

1- نظام الصرف ثابت

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى¹:

أ- **عملة واحدة:** تتميز بمواصفات معينة كالثبات والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

ب- **سلة عملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط

¹ حسين طيوب، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 ، مذكرة ماستر ، جامعة لمسيلا ، 2017، ص14

حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا، ولقد تم تسجيل 02 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة سنة 1771

ج- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة من العملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به¹

2 - نظام الصرف المرن

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

أ- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى

السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا²

3 - نظام سعر الصرف الوسيط

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم Riehat 1998 و Williamson 2000 باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة³.

ثانيا : تطور نظام الصرف الجزائري

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري و الصرف عدّة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي⁴:

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970: في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل و التحويل الكلي داخل منطقة الفرنك، و لقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مس آري باتفاقيات بريتن وودز. فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات

¹ سمير آيات يحيى ، التعويم المدار للدينار الجزائري التصريحات والواقع ، مجلة الباحث ، العدد 09، 2011، ص 06

² عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 116

³ حسين طيوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

⁴ شعيب بونوة و آخرون ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5- 2015 ، ص 122

الرباعي الأول 1970-1973 وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف و التي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية

المرحلة الثانية: 1971 إلى 1987

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية و أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المثبتة عن اتفاقية بريتن وودز و عن تعويم أسعار الصرف تم إتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، و هذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات و خصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار. فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.

المرحلة الثالثة: 1988 - 1994 :

لقد أدى التدهور المفاجيء لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة. وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي. مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات اقتصاد الوطني. تهدف إلى الانتقال التدريجي وخطى سريعة من الاقتصاد المخطط و الميسر مركزيا إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذه الأثناء ثم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل

في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 «
المرحلة الرابعة: بعد 1994 إلى يومنا هذا:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع F M I حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17%. وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990 ، وما بين 25% و 30% ما بين 1991 ، 1993 ، وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994.» وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول أداء البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بكل ما هو متعلق بالأداء بصفة عامة، و الأداء البنكي بصفة خاصة ، بالإضافة إلى محاولة التطرق لتقييم الأداء ومؤشراته كما هو موضح فالآتي :

الفرع الأول: مفهوم الأداء وأهم مستوياته

أولا: مفهوم الأداء:

يمكن اعطاء مجموعة من التعاريف عن الأداء وهي كالتالي :

- الكلمة أصلها انجليزي إذ يعود أصلها إلى الكلمة Performance وهي تعني وضعية الحصان في السابق
- وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية أخذت حقا واسعا للتطبيق فأصبحت تعني إتمام عمل أو عقد أو شغل ما¹
- ويعرف أيضا: الأداء بأنه تحقيق الأهداف التنظيمية²
- كما يعرف الأداء على انه: انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها لتحقيق أهدافها أو انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية والبشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها³
- "- وهو أيضا قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منه عمله"⁴

¹ K.hemkhome, **Le Dynamique du Contrôle de Gestion**, Dunod, Paris, 1986, P.130.

² Abdelkader Derbali , **Performance bancaire en période de crise** : Cas des banques Tunisiennes , Master ، Université de Sousse , 2010 ، p 65

³ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتورا ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017 ، ص 11

⁴ بشير باعمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

- عرف الاقتصادي Peterson و آخرون الأداء بأنه قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة و إنتاج مخرجات متلائمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها¹

الملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن هناك اختلافات في وجهات النظر ولكن أغلبها أجمع على أن الأداء هو النتيجة النهائية لقدرة وإمكانيات الشركة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها المتاحة وفي ظل البيئة التي تنشأ بها الداخلية منها والخارجية.

كما أن عملية تقييم الأداء تعتبر عملية أشمل وأدق من قياس أو رقابة الأداء، لأنها لا تعني فقط تبيان النتائج وإنما تعتمد إلى تحليل هذه النتائج والتأكد من أنها تسير وفقا للأهداف المقررة مع وضع الحلول الممكنة للانحرافات إن وجدت.²

ثانياً: مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمنظمة من خلالها التعرف على مستوى أدائها، ولعل هذا الاختلاف يعود كما تم الإشارة إليه لاختلاف المعايير والمقاييس التي يتبناها الباحثين في هذا المجال وتمثل هذه المستويات في³ :

الأداء الاستثنائي: يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمنظمة.

الأداء البارز: يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، امتلاك إطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.

الأداء الجيد جداً: يبين مدى صلابة الأداء، واتضح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

الأداء الجيد: يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات و/ أو الخدمات وقاعدة الزبائن، مع امتلاك وضع مالي غير مستقر.

الأداء المعتدل: يمثل سيورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة الزبائن، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

الأداء الضعيف: والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريباً، فضلاً عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة ، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

¹ وصفى الكساسبية ، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي، البازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص77 .

² سليمان بن بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

³ نادية سعودي ، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتورا، جامعة لمسيلة ، 2018 ، ص9

الفرع الثاني : الأداء البنكي أنواعه ، و العوامل المؤثرة فيه

أولاً : مفهوم الأداء البنكي

التعريف الاوول :

يعرف الأداء البنكي على انه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع أو خدمات مقدمة ، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها¹

التعريف الثاني:

الأداء البنكي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهد المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف¹

ثانيا : أنواع الأداء البنكي

يمكن تصنيف أنواع الأداء بالنسبة للبنوك كما يلي² :

- 1- **الأداء المالي:** يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء المصرف لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح. وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات ، المطلوبات وصافي الثروة .
- 2- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة ، رقم الأعمال ، حصة السوق ، المردودية....) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال ، العمل ، المواد الأولية ، التكنولوجيا....)
- 3- **الأداء التجاري :** يصف الأداء التجاري كفاءة وفعالية الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر ، رقم الاعمال ، المردودية ، عدد الزبائن ، معدل شراء منتجات وخدمات المؤسسة من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة
- 4- **الأداء التسويقي :** يحدد هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف وظيفية التسويق بأكثر كفاءة وفعالية من خلال زيادة مبيعاتها ، رفع حصتها السوقية لمعظم المؤسسات الاقتصادية

¹ رجاء بوترعة ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم لوائي ، مذكرة ماستر ، جامعة أم لوائي ، 2016 ، ص

- 5- الأداء الوظيفي : هو الأثر الصافي لخصوم الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور أو المهام ويعني هذا أن الأداء في موقف معين يمكن أن ينظر إليه على أنه ينتج للعلاقة المتداخلة بين كل من الجهد، والقدرات، وإدراك الدور . ويشير الناتج من حصول الفرد على التدعيم والحوافز إلى الطاقة الجسمانية العقلية والتي يبذلها الفرد لأداء مهمته أما القدرات فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، ولا تتغير وتتقلب هذه القدرات عبر فترة زمنية قصيرة. ويشير إدراك الدور أو المهمة في الاتجاه الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه بتعريف إدراك الدور.
- 6- الأداء الإستراتيجي : هو الأداة الأفضل لجمال إستراتيجية مفهومة من قبل الجميع بدءاً من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى في الهيكل التنظيمي وذلك من خلال تمثيل هذه الإستراتيجية بمجموعة من مؤشرات قياس الأداء .

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء البنكي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (قدرة البنك على التحكم فيها) ومنها ما هو خارجي (ليس للبنك قدرة التحكم فيها)، وفيما يلي أهم هذه العوامل

العوامل المنظمة (داخلية)

ويقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف، والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة كما يلي¹ :

حجم الأعمال : إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زادت حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف، الأمر الذي يسهل تحسين إنتاجية المصرف وتحسينه.

التكنولوجيا المستخدمة : وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، والتي تساعد في الرفع في درجة الأمان وسرعة العمل، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأمان وزادت سرعة العمل ويؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، ومنه زيادة الربحية وتخفيض التكاليف.

الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات بينها وبين العمال داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، والسمعة الحسنة للمصرف

¹ بشير باعمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

العوامل البيئية (الخارجية)

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم إلى ¹:
 البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
 البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.
 البيئة الاجتماعية: وهي العادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

الفرع الثالث: معايير وأساليب تقييم الأداء

أولاً: تعريف تقييم الأداء

يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه:

- 1- إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً ².
- 2- هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف ³، العملية التي تقوم فيها المنظمة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف
- 3- هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقاً لما ينبغي له أن يؤدي ⁴

¹ فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 321 عين البيضاء، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014، ص 31

² التجاني الهام وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2011، ص 32

³ أم الخير دراجي، أثر عصنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005-2013، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014، ص 31

⁴ قاسم تيميزار، مرجع سبق ذكره، ص 6

ثانياً: معايير تقييم الأداء :

- إن عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء، تعد أهم جانب في عملية هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء ، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في التقييم والرقابة كما يلي¹:
- **المعايير الكمية :** تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل (حجم الإنتاج، حجم الإيرادات، حجم الأرباح، حجم الفوائد...) .
 - **المعايير النوعية :** تستخدم النسب للتعبير عنها مثل (نسب الإنتاج، النسب الدالية)
 - **المعايير الزمنية :** مثل (الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في وقتها كما سطر لها وغيرها من الأعمال التي ترتبط بالزمن).
 - **معايير التكلفة:** وهي المصاريف بصفة عامة .

ثالثاً: أساليب تقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه "نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية ويمكن أن يتم التحليل المالي عبر الأساليب التالية² ;

❖ **تحليل القوائم المالية :** يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بتلك القوائم ويتم ذلك عن طريق :

- التحليل الرأسي

يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على نوع وحجم التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو لمجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة .

- التحليل الأفقي

يتم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار .

¹ ناصر مروى صفاء ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة 2008-2016 ، مذكرة_مستر، جامعة ورقلة، 2018 ، ص 5

² أم الخير دراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

❖ تحليل قائمة الموارد والاستخدامات

يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها .

❖ تحليل النسب المالية

يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أنه لا إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب عديدة من أداء البنك، وتتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة البنود في القوائم المالية¹.

الفرع الرابع: مؤشرات تقييم الأداء

تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة وهي تعبر عن النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك الفترة، وكون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة و سنستخدم مؤشرات الربحية كما يلي :

أ. مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل²، وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله. حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح PM : الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف و يقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

- منفعة الأصول AU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ بشير باعمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

² فاطمة بن شنة ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014 ، أطروحة دكتوراه ، 2017 ص 28

وعليه فإن :

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

ب . مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): ويدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين ، كلما ارتفعت دل على الكفاءة بضمن تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين¹.

- الرافعة المالية EM: عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية² ويقاس بالعلاقة التالية³:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

أي :

$$\text{مؤشر العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية}$$

¹ Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen. Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability The Rate of Return on owners Equity model Interdisciplinary journal of contemporary research in business ، Novembre 2012 VOL 4، NO 7، P831

² حلف محمد ادريس الوادية ، العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016 ، ص 21

³ محمد جموعي قريشي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، ص 91

الفرع الخامس: أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية

إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية والبنوك مع العالم الخارجي، بنوعها العينة مثل (تصدير و استيراد) أو مالية مثل (اقتراض ، تحويلات ، أموال ...) والتي يتم تسويتها بعمليات الصرف لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار العملات الأجنبية وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي ، حيث تؤثر هذه المخاطر على أنشطة عدة نوجزها في نوعين :

- 1- مخاطر الصرف في الأنشطة العينية : وهي الأنشطة التي تقوم بها البنوك في المعاملات التجارية المتمثلة في التصدير والاستيراد ، بيع وشراء العملات ، العروض و المناقصات الدولية ، المعاملات و الصفقات الدولية ، وتختلف المخاطر من عملية إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال تكون عملية التصدير معرضة لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر .
 ويعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد، ويكون خطر المعاملات والصفقات التجارية من خلال الشراء والبيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة إنجاز الصفقة وفترة التسوية.
- 2- وهي الأنشطة التي تقوم بها البنوك في المعاملات المالية الدولية والمتمثلة في التحويلات المالية سواء كانت للبنك بينه وبين فروعها في الخارج أو تكون التحويلات لعملائه وكذلك الاقتراض بالعملة الأجنبية ، والاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في البورصات المالية ، فنجد مثلا أن التحويلات المالية التي تكون بين البنك وفروعه تتعرض لخطر الصرف فعند تجميع الحسابات يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الفرع فإذا كان السعر المستعمل عند التجميع مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج .
 إن كل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات ، فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف ، وإن لم يتخذ البنك تدابير لتدنته هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف وعقود خيار الصرف وعقود المبادلة وغيرها ، فإنها ستؤثر سلبا على أداءه المالي وخاصة وإن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولا : دراسات سابقة باللغة العربية

- 1- دراسة (ناصر مروى صفاء 2018)¹ ، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز مدى تأثير سعر الصرف على أداء بنك الجزائر الخارجي ، ولمعرفة الوضعية المالية للبنك تم استخدام مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية ، وذلك بتطبيق أسلوب إحصائي متمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط على معطيات بنك الجزائر الخارجي خلال فترة 2008-2016 بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ، والتاريخي والقياسي وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف في الجزائر تحدده السلطة النقدية وتقيّد قيمة الدينار بسلة من العملات والتي من أهمها الدولار و الأورو.
- 2- دراسة (بشير باعمارة 2013)² ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنك التجاري ، وهدفت أيضا إلى مقارنة و تبيان طبيعة العلاقة بين إيرادات البنك سواء من نشاط رئيسي أو نشاط ثانوي . و تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة لدراسة هذا الموضوع وذلك خلال فترة 2002-2011 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للجانب النظري والتاريخي والتجريبي لدراسة الحالة ، واعتمادا على أدوات التحليل الإحصائي وبرنامج المجدول ، وقد خلصت الدراسة إلى أن إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك ، و أوصت الدراسة بضرورة أن تتضمن أسعار الصرف مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الدولي.
- 3- دراسة (سلمى دوحه 2015)³ ، الغرض المتمثل من هذه الدراسة هو توضيح علاقة موجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري بالإضافة إلى تأثيرات سعر الصرف باستخدام نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري وذلك من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013 . حيث توصلت هذه الدراسة لعدم فعالية سياسة سعر المتبعة في الجزائر لتصحيح الاختلالات في الميزان التجاري ، وهذا لارتكاز الاقتصاد الوطني على الصادرات من المحروقات.

¹ ناصر مروى صفاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة خلال الفترة 2008-2016، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة 2018،

² بشير باعمارة ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002-2011 ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2013

³ سلمى دوحه ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015

4- دراسة (قاسم تيميزار 2016)¹ ،هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية ، وكعينة لاتام الدراسة تم اختيار بنك الجزائر الخارجي خلال فترة 2005 إلى غاية 2014 وذلك باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية ومؤشرات العائد على الأصول لمعرفة الوضعية المالية للبنك وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على معطيات البنك والإمام بإشكالية الموضوع والإجابة على الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة . والتي خلصت إلى أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام صرف ثابت

5- دراسة (عمارية بختي ، كمال بن موسى 2018)² ، هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر في مجال البنوك الإسلامية من خلال مقارنة أداء بنك السلام الجزائر و بنك دبي الإسلامي باستخدام طريقة العائد والمخاطرة وكتيجة توصل إليها الباحثان ، إن بنك دبي يحقق عوائد مرتفعة مقارنة ببنك السلام في المقابل تحمل مخاطر أعلى وخلصت الدراسة إلى وجود نقاط قوة وضعف في البنوك الإسلامية الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى .

6- دراسة (محمد ياسر زيدان النحال 2016)³ ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في بورصة فلسطين ، للأوراق المالية بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي وبالمنهج الوصفي التحليلي بأساليب إحصائية متمثلة في المتوسطات الحسابية ، ومعامل الارتباط بيرسون ، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد ، وخلصت الدراسة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0,05$) على أي من مؤشرات الاداء للبنوك عينة الدراسة مختلفين بذلك عن نتائج العديد من الدراسات السابقة .

7- دراسة (خلف محمد ادريس الوادية 2016)⁴ ، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية و أسعار الأسهم المستخدمة في الشركات بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى ، وذلك عن طريق دراسة تطبيقية على الشركات العاملة في بورصة فلسطين ، حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أسعار الأسهم و نسبة الرافعة المالية ، في قطاعات البنوك والصناعة ، والاستثمار و الخدمات ، والعكس فإذا ما تم اختبار القطاعات معا فانه ليوجد علاقة ذات دلالة معنوية.

¹ قاسم تيميزار ، اثر تقلبات اسعار الصرف على اداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقة 2005-2014 ، ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقة ، 2016

² عمارية بختي وآخرون ، البنوك الاسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر و بنك دبي الاسلامي ، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات العدد الرابع ، أكتوبر 2018

³ محمد ياسر زيدان النحال ، أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين ،درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016

⁴ خلف محمد ادريس الوادية ، العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ،درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016 ،

ثانيا : دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1- (Brouri linda ، Sethi Samira 2016)¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تغير سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال فترة 1980-2014 ، بالاعتماد على منهجية نظرية لسعر الصرف في الجزائر وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد والمنهج الثاني فهو منهج تجريبي لتأثير سعر الصرف على الواردات في الجزائر وتقدير نموذج (VECM ، vector error correction Model) ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن نتائج الاقتصاد القياسي تظهر إن طول فترة الاستيراد يعتمد على الوضع الايجابي للاقتصاد .

2- (Boucheta yahia 2014)²

الهدف من هذه الأطروحة هو البحث عن سعر صرف مرجعي للاقتصاد الجزائري. من أجل تحقيق هذا الهدف ، حيث اعتمدت أولاً الأسس النظرية لسعر الصرف لتحديد محدداته ، ثم سياسة سعر الصرف في الجزائر والوضع الاقتصادي لمعرفة ما هو موجود. لديه و توافق بين سياسة سعر الصرف التي تعتمدها الجزائر وسياستها الاقتصادية. في خطوة ثانية ، يُقترح مناقشة فرصة استخدام نظرية "المرض الهولندي" لتحليل ظاهرة إلغاء التصنيع التي تميز المسار الاقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة. و الفائدة الرئيسية لأهداف MDD في الطريقة التي يتم بها تعبئة الأدوات التحليلية لفهم آثار الطفرة على تخصيص الموارد، والتوزيع الفعلي للدخل وسعر الصرف الحقيقي. وحاولت الدراسة بعد ذلك تحديد سعر صرف حقيقي للدينار الجزائري باستخدام تقنيات التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وأساسيات الاقتصاد الجزائري. باستخدام نموذج ECM على أساس نموذج إدواردز. وقد انتهت هذه الدراسة باقتراح نموذج الاقتصاد القياسي.

¹ Linda Brouri ,et outre ، essai sure l impactdu taux de change sur les importation en Algerie (1980- 2014)، Master ، université de bejaia ، 2016

² Boucheta Yahia ، Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien ، Thèse pour l'obtention de doctorat ، Universite Abou-Bakr Belkaïd Tlemcen ، 2014

المطلب الثاني: موقع الدراسة مع الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن لها أوجه تشابه و اختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنلخصها فيما يلي:

- ✓ اعتمدت دراستنا على غرار الدراسات السابقة والمتمثلة في دراسة مروى ناصر صفاء و بشير باعمارة و قاسم تيميزار ، على الاشتراك في المنهج الوصفي في الفصل الأول لعرض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة ، أما الجانب التطبيقي فقد اجتمعت دراستنا مع منهج دراسة محمد ياسر زيدان النحال المتمثل في المنهج الإحصائي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، بأسلوب المتوسطات الحسابية .
- ✓ اشتملت دراستنا على عينة من ثلاثة بنوك تجارية بينما اقتصرت دراسة مروى ، قاسم ، بشير على بنك واحد فقط ، في حين شملت دراسة ياسر زيدان على سبعة بنوك ودراسة بختي على بنكين أما باقي الدراسات فقد قامت بتطبيق متغيراتها على حالة الجزائر .
- ✓ اختلفت الأدوات الإحصائية فمعظم الدراسات السابقة اعتمدت أسلوب الانحدار الخطي البسيط.
- ✓ اتفقت الدراسات السابقة مع هذه الدراسة من حيث الهدف الرئيسي المتمثل في معرفة مدى تأثير سعر الصرف على أداء البنوك التجارية.
- ✓ توصلت دراستنا لنتيجة انه لا يوجد أثر لتقلبات أسعار الصرف الأداء (معدل العائد على حقوق الملكية)
- ✓ توصلت معظم الدراسات الى أن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت تتحكم فيه السلطة النقدية .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية لموضوع الدراسة حول سعر الصرف من جهة وأداء البنك من جهة أخرى فسعر الصرف له مكانة مهمة وله تأثيره على المعاملات الخارجية للبلد ، كما أن البنوك التجارية تسعى إلى تقييم أدائها باستمرار بمختلف مؤشرات الأداء .
ومن خلال هذا الفصل أيضا تطرقنا للدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا , و التي حددنا من خلالها معظم نقاط الاختلاف والتلاقي مع دراستنا الحالية .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار

على أداء البنوك محل الدراسة - ABC- AGB-

BEA

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بموضوع دراستنا في الفصل السابق ، ومن أجل التوصل إلى هدف الدراسة قمنا بإجراء دراسة قياسية لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية متمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، وبنك الخليج ، و بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر وبلوغ النتيجة المطلوبة والهدف من الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

للطريقة والأدوات في الدراسة الميدانية دور هام في الحصول على المعلومة بصحتها ومصداقيتها من أجل دراستها وتحليلها لإعطاء البحث قيمته العلمية الحقيقية، ومن خلال ذلك يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة واستنتاج النتائج .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنحاول في هاذ المطلب التطرق إلى تحديد مجتمع و عينة الدراسة ومتغيراتها والطريقة المتبعة في هذه الدراسة

الفرع الأول : اختيار مجتمع وعينة الدراسة

بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية ، فإنه توجب علينا اختيار مجتمع لها ، ألا وهي البنوك التجارية الجزائرية ، لذا قمنا بتحديد مجموعة من العينات المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، بنك الخليج الجزائر ، بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر

أولا : البنك الخارجي الجزائري

● نشأة وتأسيس بنك الجزائر الخارجي

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشآت الاقتصادية و المالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، و ذلك و - طبقا للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والذي استعاد بموجبه نشاطات البنوك التالية :

- القرض اليوني في 1 أكتوبر 1976
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967
- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968
- بنك الشمال في 30 أبريل 1968
- البنك الصناعي الجزائري والمتوسط في 31 ماي 1968

والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى و ذلك في إطار التخطيط الوطني.

وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة , يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين يخضعون للقانون التجاري. ففي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، و ذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 05 جانفي 1989 ، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989

وتحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17 جانفي 2002 ، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية، إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجودة في فرنسا BIA
- البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في ابوظبي A.B.I.F.T

ثانيا : بنك الخليج الجزائر

• نشأة وتأسيس بنك الخليج الجزائر

تأسس بنك الخليج في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10000000000 دينار جزائري يملكها ثلاث بنوك دولية ذات سمعة مرموقة وهي Burgan Bank بقيمة 60% و Tunis Intrrnational Bank بـ 30% و Jordan Kuwait Bank بـ 10% وهي بنوك تنتمي الى مجموعة مشاريع الكويت القابضة .

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004 ، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية وبنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات ، وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر باعطاء وتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة و متطورة من المنتجات والخدمات المالية و الحلول الأكثر حداثة من السرعة والتنفيذ .

ومن التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منشرة في جميع أنحاء البلاد حيث بلغت في نهاية سنة 2017 إلى 64 وكالة على مستوى الوطن .

ثالثا : بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

• نشأة وتعريف المؤسسة العربية المصرفية الجزائر

يعتبر البنك العربي مجموعة دولية مقرها البحرين وقد صنف البنك العربي من ضمن أكبر المؤسسات المالية العالمية في عام 2008 ، وفي عام 2009 بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب 782,8 مليون دولار في حين وصل إجمالي الموجودات 50,6 مليار دولار ، وازدادت قاعدة حقوق المساهمين لتصل إلى 8,1 مليار دولار .

- فتحت أول فرع لها في الجزائر سنة 1998 بمساهمات جزائرية، وحقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 22,98% سنة 2000 ، لتتخفص إلى 9,84% سنة 2001 ، ثم لترتفع إلى 15,62

% سنة 2000 . وهذا يعني أن هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك ويحاول تحسينها باستمرار

ويبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك

الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة: والتي تتمثل في :

✓ تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو :

تقوم الجزائر كغيرها من الدول بعمليات الاستيراد والتصدير مع الخارج حيث تعتبر معظم واردات الجزائر من القارة الأوروبية وعليه فإنها تحتاج لصرف عملتها مقابل الأورو لتتمه عمليات السداد .

✓ تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار :

تتمثل معظم صادرات الجزائر في المحروقات حيث وصلت إلى 98%، كلها صادرات من المحروقات والتي تتم تسويتها بالدولار الأمريكي .

الجدول (1-2) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو لفترة 2008-2017

السنة	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو €
2008	71.18	100.27
2009	72.73	104.77
2010	73.04	103.40
2011	76.05	106.53
2012	78.10	102.94
2013	78.15	106.89
2014	87.90	107.05
2015	107.13	117.05
2016	110.52	116.37
2017	114.93	137.48

المصدر : بنك الجزائر . النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2012 ، ص 21

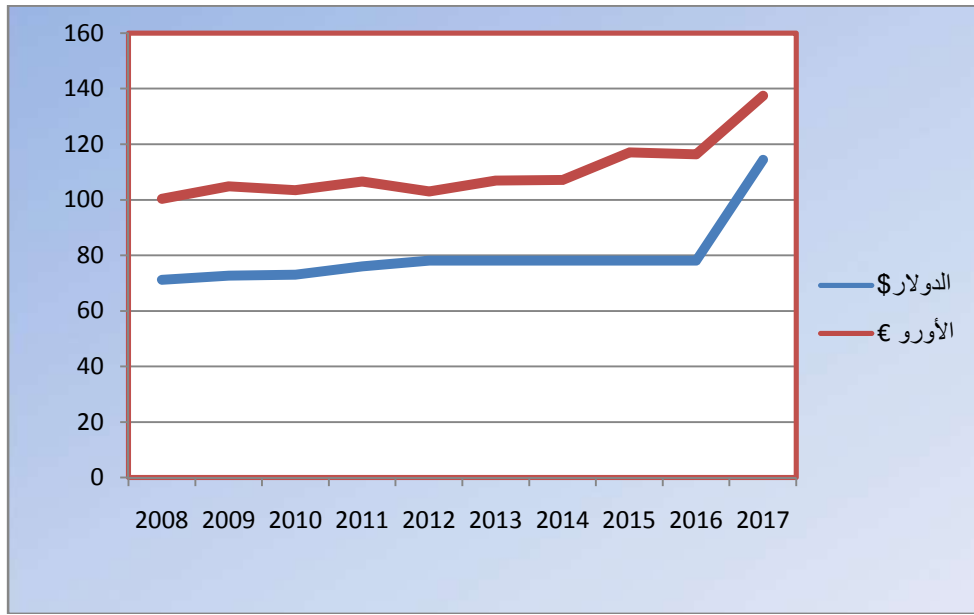
النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2018 ، ص 21

نلاحظ من خلال الجدول (1-2) أن أسعار صرف الدولار والأورو في تقلبات طيلة فترة الدراسة

حيث أن أسعار صرف الدينار مقابل الدولار سجلت ارتفاعا متزايد منذ بداية الدراسة إلى غاية سنة

2014 حيث عرفت انخفاضا وصل إلى 87,90 دولار ثم بعد ذلك عاد ليسجل ارتفاعا طيلة الفترة اللاحقة وصل إلى 114.93 دولار ليسجل بذلك أعلى قيمة له ، كما عرف سعر صرف الدينار مقابل الأورو أيضا ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة وصل إلى 137.48 أورو ، وكما هو ملاحظ أن سعر صرف الدولار شهد انخفاضا أمام العملة الأوربية الموحدة .

الشكل (1-2) : تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل (الأورو و الدولار) خلال فترة (2017-2008) الوحدة €\$1 = DA



المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على جدول (1-2)

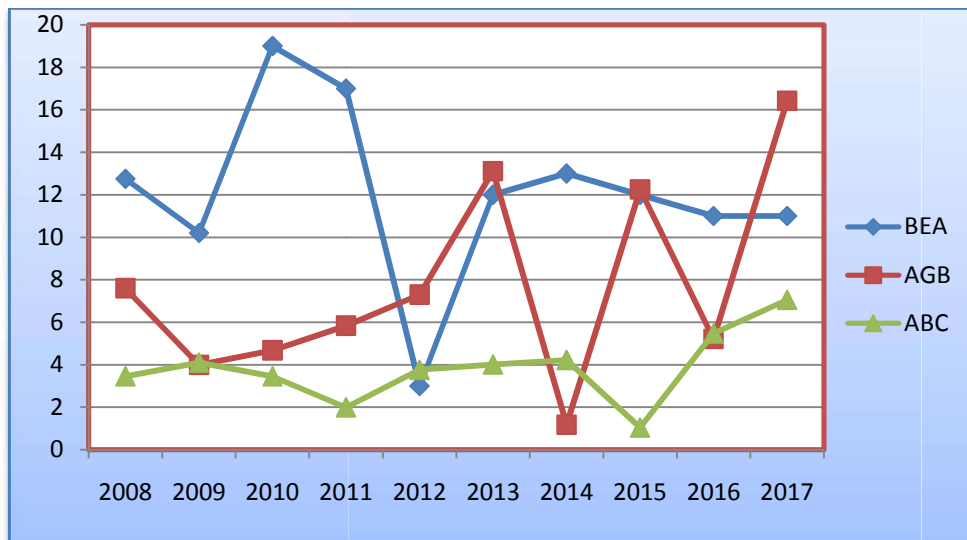
أ- معدل الرافعة المالية EM: و التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال البنك

جدول (2-2) معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة (2008-2017)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	البنك
BEA	12,75	10,20	19	17	3	12	13	12	11	11	
AGB	7,60	3,99	4,68	5,84	7,30	13,11	1,18	12,25	5,21	16,42	
ABC	3,45	4,10	3,45	1,99	3,76	4,01	4,22	1,04	5,47	7,05	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم البنكية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) ملحق من (1) إلى (6)

الشكل (2-2) معدل الرافعة المالية لفترة الدراسة (2008 - 2017)



المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول (2-2)

من خلال الجدول (2-2) نلاحظ أنه يوجد تغيرات بالنسبة لمعدل الرافعة المالية بالنسبة للبنوك محل الدراسة فقد أظهرت نتائج الجدول للبنك الخارجي انه قد سجل ارتفاعا في معدله وصل إلى 19 مرة كأعلى معدل سنة 2010، ثم انخفض سنة 2011 إلى 17 مرة، ثم حقق ثباتا لي السنتين التاليتين بمعدل 11 مرة وبالنسبة لبنك الخليج فقد شهد انخفاضا خلال الفترة (2012-2008) من 7,60 إلى 7,30 وبعدها سجل انخفاضا

كبيرا سنة 2014 حيث وصل إلى 1,18 ثم حقق في السنة الأخيرة أعلى معدل بنسبة 16,42 .
كما شهد البنك العربي أيضا تغيرات طيلة فترة الدراسة حيث سجل أعلى معدل سنة 2017 بـ 7,05 مرة.

2- المتغيرات التابعة: تعبر عن القيم الفعلية

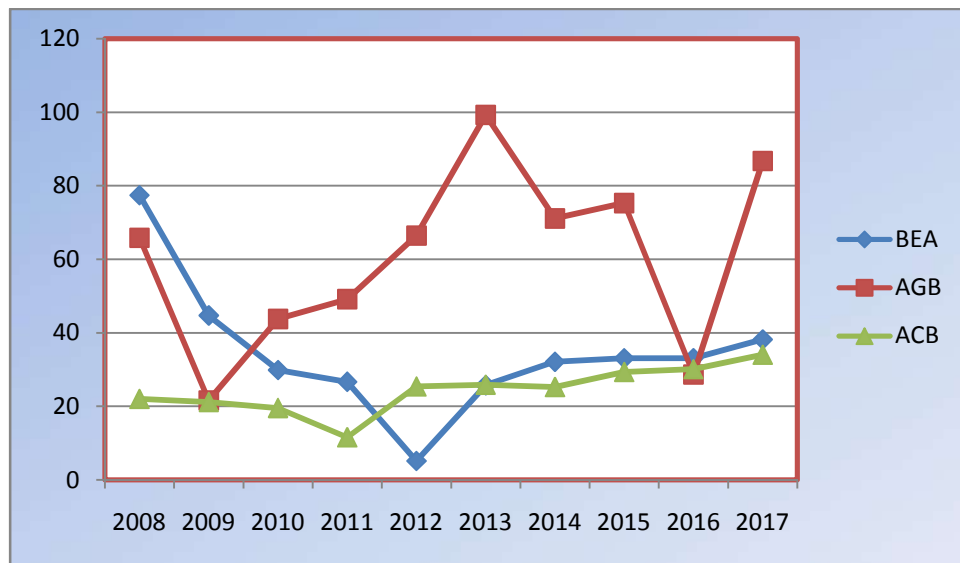
✓ أداء البنك: ممثلا في العائد على حقوق الملكية، بحيث يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الربحية والأداء بالنسبة لملاك، إذ يعبر عن العلاقة بين الأرباح المتاحة و حجم استثماراتهم

الجدول (2-3) نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة (%) لفترة (2008-2017)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
BEA	77,43	44,73	29,90	26,70	5,17	25,76	32,13	33,08	33,08	38,21
AGB	65,81	21,61	43,77	49,15	66,42	99,26	71,1	75,28	28,64	86,74
ACB	22,01	21,19	19,55	11,59	25,41	25,90	27,25	29,37	30,13	34,06

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم البنكية (الميزانية ، جدول حسابات النتائج) ملحق من (1) إلى (6)

شكل (2-3) التغير في معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول (2-3)

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية قد شهد تغيرات طيلة فترة الدراسة حيث شهد انخفاضاً في البنك الخارجي الجزائري في الفترة من 2008 إلى 2017 وقد شهد أعلى معدل له سنة 2008 بنسبة 77,43 بالمائة و أدنى معدل بـ 5,17 بالمائة سنة 2012 ، أما بنك الخليج الجزائر فقد سجل انخفاضاً منذ بداية الدراسة إلى سنة 2011 حيث تراوح بين 65,8 بالمائة إلى 43,77 بالمائة سنة 2012 وليسجل بعدها أعلى معدل في السنة الموالية وبقي في باقي في ارتفاع ، بينما شهد البنك العربي الجزائر انخفاضاً بداية من سنة 2008 إلى غاية 2011 من 22,01 بالمائة إلى 11,59 بالمائة ثم عاد ليشهد ارتفاعاً في باقي السنوات أين وصل إلى 34,06 بالمائة سنة 2017.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات و المتمثلة فيما يلي :

1- القوائم المالية البنكية : والتي تشمل كل من (قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية... الخ) ، حيث تعد الميزانية وجدول حسابات النتائج من الأدوات المستخدمة كوسيلة في التحليل ومعرفة أداء البنوك التجارية والتي سنتطرق إليها كالتالي :

❖ **الميزانية :** وهي تتكون من جانبين أصول وخصوم ,الجانب الأول يمثل استخدامات الأموال و الثاني فيمثل مصادر هاته الأموال (التزامات) ، يسمح التحليل المالي للبنك من القدرة على مقارنة المركز المالي للبنك من جهة والمكانة التي يحتلها بين البنوك من جهة أخرى بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تنظيم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (تغير أسعار الفائدة ، دخول منافس جديد ...

❖ **جدول حسابات النتائج :** يبين إيرادات ومصاريف البنك حيث يوجه معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد .

2-الموقع الإلكتروني لكل من :

- البنك الخارجي الجزائري : WWW.bea.dz
- بنك الخليج الجزائر : WWW.AGB.DZ
- البنك العربي الجزائر : WWW.ACB.DZ
- بنك الجزائر المركزي <https://www.bank-of-algeria.dz/>

3- الأساليب الإحصائية : لتمثيل العلاقة مابين المتغيرات المدروسة من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى

النتائج سنقوم باستخدام النموذج الإحصائي التالي :

- التحليل الخطي المتعدد: يهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة

كمية على متغير تابع كمي , حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد كوسيلة للتنبؤ للقيم المستقبلية عن طريق تقدير معالم النموذج التي تعتمد في النموذج التقديري لأغراض التنبؤ¹ .

✓ نموذج التحليل الخطي المتعدد²

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

Y_1 = العائد على حقوق الملكية

X_1 = يمثل التغير بسعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو

X_2 = يمثل معدل الرفع المالي

β_0 و β_1 و β_2 = معاملات الانحدار

ϵ_i = خطأ التقدير العشوائي

✓ تقديم نموذج بانل

لقد اكتسبت نموذج بانل في الأونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسة الاقتصادية نظرا أنها تتخذ بعين الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الإيجابيات نذكر منها ما يلي:

تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة. - وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

تأخذ بيانات بانل ثلاث أشكال رئيسية³:

¹ صفاء كريم كاظم ، المقارنة بين تقديرات بين معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية ،مجلة الإدارة والإقتصاد ،العدد السابع والسبعون ،2009 ، ص 201

² محمد ياسر زيدان النحال ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

³ نورة عسال ، تأثير ادارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، ، 2018 ص 34

- نموذج الإنحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتغير هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد خطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلاف الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا (2010، 2011 و 2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثل السنوات.

المبحث الثاني : الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

نقوم باستخدام المقاييس الاحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية ، و التشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض ، وذلك بحساب أصغر و أعلى قيمة ، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف لكل متغير من متغيرات الدراسة .

جدول (2- 4) يبين الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

البنك	ROE %	EM %	تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$	تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الأورو €
BEA	0,35	12,09	86,97	110,3
AGB	0,61	7,76	86,97	110,3
ACB	0,25	3,85	86,97	110,3
المتوسط الحسابي	0,40	7,90	86,97	110,311
الانحراف المعياري	0,23	5,01	16,61	10,64
معامل الاختلاف	57,3	63,3	19,09	9,64
أعلى قيمة	0,61	12,09	86,91	110,13
أدنى قيمة	0,25	3,85	86,91	110,13

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم (7)

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية لمؤشر الأداء

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة إحصائية لمؤشر الأداء المتمثل في العائد على حقوق الملكية بالاستعانة بالجدول وذلك كالتالي:

• متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية ROE

نلاحظ أن قيم متوسط معدل العائد على حقوق الملكية كانت محصورة بين أقل متوسط بمقدار 0,25 خص بنك ABC و أعلى متوسط بمقدار 0,61 لبنك AGB وبمتوسط عام قدره 0,40 ، وانحراف معياري بـ 0,23 ومعامل اختلاف قدره 0,57 ، حيث سجل بنك BCA و ACB متوسطات أقل من المتوسط العام للبنوك محل الدراسة

المطلب الثاني : الدراسة الاحصائية لمحددات الأداء

من خلال الجدول توصلنا إلى ما يلي:

أولاً : متوسطات معدل الرافعة المالية EM :

يلاحظ أن قيم متوسط معدل الرفع المالي محصورة بين أقل متوسط بمقدار 3,85 مرة لبنك ABC وبمتوسط عام وصل إلى 7,90 مرة ، وانحراف معياري قدر بـ 5,01 ومعامل اختلاف قدر بـ 63,3 .

ثانياً : متوسطات التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار

نلاحظ أن قيم متوسط تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار مقدرة بـ 86,97 لمتوسط عام وانحراف معياري بـ 16,61 ومعامل اختلاف بـ 19,09

ثالثاً : متوسطات التغير في سعر صرف الدينار مقابل الأورو

نلاحظ أن قيم متوسط تقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الأورو تقدر بـ 110,311 كمتوسط عام وبانحراف معياري قدره 10,64 ومعامل اختلاف قدر بـ 9,64

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدراسة القياسية لمحددات العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى تحليل النتائج كما يلي :

المطلب الأول : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية لمحددات معدل العائد على حقوق الملكية عبر ثلاث نقاط كالتالي:

أولاً: اختيار نموذج الدراسة: سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين :

1- النموذج التجميعي:

جدول (2-5) نتائج تقدير النموذج التجميعي لـ ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/14/19 Time: 02:55				
Sample: 2008 2017				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.205661	0.220690	0.931899	0.3596
EXCHANGE	0.000665	0.002486	0.267315	0.7913
FINANCIAL	0.017619	0.008241	2.137918	0.0417
R-squared	0.153445	Mean dependent var		0.402687
Adjusted R-squared	0.090737	S.D. dependent var		0.230880
S.E. of regression	0.220156	Akaike info criterion		-0.094321
Sum squared resid	1.308654	Schwarz criterion		0.045799
Log likelihood	4.414814	Hannan-Quinn criter.		-0.049495
F-statistic	2.446988	Durbin-Watson stat		0.613475
Prob(F-statistic)	0.105522			

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews

اختبار (LM) Lagrange Multiplier

- اختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين :

- إذا كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:

- H0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي ؛
- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية.

الجدول الموالي يوضح اختبار LM

جدول (2-6) نتائج اختبار Lagrange Multiplier (LM) باستخدام مؤشر ROE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Cross-section	Time	Test Hypothesis Both
Breusch-Pagan	27.31157 (0.0000)	1.979443 (0.1594)	29.29102 (0.0000)
Honda	5.226048 (0.0000)	-1.406927 --	2.700526 (0.0035)
King-Wu	5.226048 (0.0000)	-1.406927 --	4.127222 (0.0000)
Standardized Honda	8.138447 (0.0000)	-1.095824 --	0.624111 (0.2663)
Standardized King-Wu	8.138447 (0.0000)	-1.095824 --	3.442752 (0.0003)
Gourierioux, et al.*	--	--	27.31157 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
	1%	7.289	
	5%	4.321	
	10%	2.952	

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.0000 أقل من 0.05 وعلية نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

2- النموذج العشوائي:

جدول رقم (2-7): نتائج تقدير الأثر العشوائي ل ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/14/19 Time: 03:02				
Sample: 2008 2017				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 30				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.177684	0.215268	0.825409	0.4164
EXCHANGE	0.000391	0.001806	0.216633	0.8301
FINANCIAL	0.024167	0.008064	2.996752	0.0058
Effects Specification				
			S.D.	Rho
	Cross-section random		0.247984	0.7095
	Idiosyncratic random		0.158670	0.2905
Weighted Statistics				
R-squared	0.268872	Mean dependent var	0.079860	
Adjusted R-squared	0.214714	S.D. dependent var	0.176086	
S.E. of regression	0.156041	Sum squared resid	0.657419	
F-statistic	4.964611	Durbin-Watson stat	1.145427	
Prob(F-statistic)	0.014585			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.133652	Mean dependent var	0.402687	
Sum squared resid	1.339251	Durbin-Watson stat	0.562274	

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

3- النموذج الثابت:

جدول رقم (2-8): نتائج تقدير الأثر الثابت ل ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/14/19 Time: 03:00				
Sample: 2008 2017				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.175498	0.160886	1.090819	0.2858
EXCHANGE	0.000370	0.001807	0.204678	0.8395
FINANCIAL	0.024679	0.008207	3.006922	0.0059
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.592843	Mean dependent var	0.402687	
Adjusted R-squared	0.527698	S.D. dependent var	0.230880	
S.E. of regression	0.158670	Akaike info criterion	-0.692964	
Sum squared resid	0.629407	Schwarz criterion	-0.459431	
Log likelihood	15.39445	Hannan-Quinn criter.	-0.618254	
F-statistic	9.100342	Durbin-Watson stat	1.195736	
Prob(F-statistic)	0.000111			

من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج *views9*

- نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي :

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

اختبار HAUSMAN

جدول (2-9) نتائج اختبار HAUSMAN باستخدام مؤشر ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	0.000000	2	1.0000	
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXCHANGE	0.000370	0.000391	0.000000	0.7372
FINANCIAL	0.024679	0.024167	0.000002	0.7372

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أعلاه إن قيمة الاحتمال تساوي 1.0000 أكبر من 0.05 أي اننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي النموذج العشوائي لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى

ثانياً: تفسير نموذج الدراسة

معنوية المعالم المقدرة :

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0.4164 \geq 0.05$ (مستوى المعنوية) و منه

نرفض H_1 و نقبل H_0 أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_1 الصرف

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0,8301$ (مستوى المعنوية) و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_1 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \leq 0,0058$ (مستوى المعنوية) و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_2 تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{au moins } (\alpha_j \neq 0) \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,05 \text{ brob}(F.\text{stastic}) \geq 0,014585$

و منه نرفض H_0 ، و نقبل H_1 ، بمعنى أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويًا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة و بقيمة بمستوى معنوية 5%.

جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق جيدة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة R^2 معاملًا للتحديد الذي يساوي 0,268872، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا 26,88% من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية و هي تعبر عن نسبة مقبولة لتفسير العلاقة بين العائد على حقوق الملكية و معدل الرفع المالي

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة و من ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة

من خلال النموذج تم التوصل الى معادلة الانحدار كما يلي :

$$Y = 0,0058 \text{ Fin}$$

1- متغيرة سعر الصرف : نلاحظ أن القيمة المعنوية لمتغيرة سعر الصرف تساوي 0,8301 وهي أكبر من 0,05 بمقدار الخطأ و بالتالي سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى النقاط التالية :

باعتبار أن سعر الصرف يتم استخدامه في المعاملات البنكية داخليا وخارجيا فانه يمكننا طرح الاتي :

- المعاملات الداخلية (بيع وشراء العملة) : فهي معاملات تقوم بها البنوك لغرض تجاري ، أي تحقيق أرباح حيث تقوم البنوك محل الدراسة بالشراء من البنك المركزي ، وذلك بسعر منخفض لتعاود بيعها بسعر أكبر من سعر الشراء ، ولو طرأت تغيرات على سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدينار فإن البنوك تتعامل مع هذه التغيرات بزيادة هامش الربح ، وبالتالي لا يظهر تأثير لتغيرات أسعار الصرف على أداء هذه البنوك .

- المعاملات الخارجية : والتي تمس عمليات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد) ، مناقصات دولية ، صفقات دولية ، تحويلات مالية ، الإقراض والاقتراض ، جميعها يتخذ البنك معها إجراءات وتقنيات لتغطية خطرها فمثلا في تمويل التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا فان الدولة الجزائرية منحت الحق للعملاء والأفراد بتسديد قيمة السلعة المستوردة بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) ، حيث تتكفل بعملية السداد بالعملة الصعبة،

ان كل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات والتي اتخذ البنك تدابير لتدئة مخاطرها بطرق وتقنيات داخلية وخارجية لتغطية خطر الصرف .

ولا بد أن نلمح ولو بشكل بسيط على نوع نظام الصرف ، المتبع في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه وتنقل رؤوس الاموال من و الى الخارج .

ولقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: "وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996 ، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك، بغرض محتمل ومعزز بشكل واضح للعمليات الصعبة. إن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع، بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار الصرف غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل أسبوعي وبالرغم من التصريحات التي تقدمها السلطات النقدية بإتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب للنظام الثابت

و عليه يمكن أن نقول أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، حيث تثبتت الجزائر عملتها بسلة من العملات الأجنبية وبالخصوص الدولار و الأورو، والسلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق، إذ لا يخضع إلى قوى السوق بالإضافة إلى ضعف نشاط البورصة الجزائرية واعتبار الاقتصاد مغلق لفرض قيود على تحويل الأموال من وإلى الخارج.

2- متغيرة الرافعة المالية : القيمة المعنوية للرافعة المالية 0,0085 أقل من 0,05 وبالتالي لما تتغير قيمة

الرافعة المالية بـ 0,0058 يتغير الأداء بمقدار وحدة واحدة ، ويعود ذلك الى مايلي :

- تزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد البنك على استخدام أموال الغير ، لتمويل رأسماله لتحقيق دخل مرتفع
- حيث تكون هذه النسبة في صالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت تعد مقياس للمخاطر ، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك الى مرحلة العجز على الوفاء
- يعتبر استخدام أموال الغير (الودائع) ذو مخاطرة بالنسبة للبنك حيث كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد على حقوق الملكية

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، حيث تم إعطاء لمحة حول البنوك محل الدراسة وهي البنك الخارجي الجزائري ، بنك الخليج الجزائر ، بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر ، مع تبيان أساليب الدراسة والأدوات ، اعتمادا على نماذج بانل الثلاثة ، بأسلوب احصائي متمثل في الانحدار الخطي المتعدد حيث حددنا العائد على حقوق الملكية و المتغيرات المؤثرة عليه.

الخاتمة

الخاتمة

بحكم أن كل العمليات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وباقي العالم الخارجي تتم عن طريق تجارة الصرف الأجنبي ، أي تبادل عملات احدى الدول مقابل عملة دولة أخرى ، نتيجة ازدياد الحاجة الى هذا التبادل بسبب ارتفاع الخدمات السياحية بين الدول وبيع وشراء السلع دوليا ، ودفع قيمة الخدمات وغيرها ، من هنا يتضح جليا وزن ومكانة سعر الصرف في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسهم أداء البنوك . ومن جهة أخرى فان نظام الصرف المعتمدة في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف ، والمتعاملين في سوق الصرف وغيرها من العوامل المؤثرة على سعر صرف العملة و أداء البنوك .

ومن خلال دراستنا التطبيقية فان أداء مجموعة البنوك عينة الدراسة كان أداء جيد طول فترة الدراسة ، وماهو مميز في هذه الدراسة هو عدم وجود أثر لتقلبات سعر الصرف على أداء البنك المحدد بالعائد على حقوق الملكية . وهذا راجع الى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر ، بالإضافة لتدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلد. وكخلاصة فان تأثير تغيرات سعر صرف الدينار في البنوك الجزائرية مرتبط بالسلطة النقدية وتدخلها في تحديد نظام الصرف في البلد، والمتمثل في نظام الصرف الثابت، فيما يلي أهم النتائج واختبار الفرضيات وكذلك التوصيات والآفاق.

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للموضوع توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات كالآتي :

❖ الفرضية الأولى : " هناك تقلبات لسعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال فترة الدراسة " وهي فرضية صحيحة وهذا حسب ما تطرقنا له في الفصل الثاني من الدراسة عند تحديد متغيرات الدراسة ؛

❖ الفرضية الثانية : " لا يوجد أثر لتقلبات أسعار صرف الدينار على العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة "

وهي فرضية صحيحة فحسب نموذج بانل وجدنا أن القيمة المعنوية لمتغيرة سعر الصرف أكبر من 0,05 بمقدار الخطأ وبالتالي سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية ؛

❖ الفرضية الثالثة : " تؤثر الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة " و هي فرضية صحيحة فحسب نموذج بانل فالقيمة المعنوية للرافعة المالية أقل من 0,05 و بالتالي لما يتغير معدل الرفع المالي ب 0,0058 يتغير الأداء بمقدار وحدة واحدة .

ثانيا: نتائج الدراسة

- 1- أسعار الصرف في الجزائر لا تتأثر بقوة السوق (العرض و الطلب) فالسلطة النقدية تحدده بشكل مسبق ؛
- 2- نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام صرف ثابت على خلاف ما هو مصرح به من طرف مدير بنك الجزائر بأنه نظام صرف مدار؛
- 3- تم تقييم قيمة الدينار بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقة الاقتصادية مع تلك البلدان ، و أهم هذه العملات هي الأورو والدولار ؛
- 4- نظام الصرف الثابت يحول بين تأثير التغير في سعر الصرف على أداء البنوك التجارية ؛
- 5- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد؛
- 6- ومن خلال الدراسة القياسية على البنوك محل الدراسة توصلنا إلى ما يلي :
 - أظهرت مؤشرات أداء البنك المتمثلة في العائد على حقوق الملكية أداء جيدا ومقبول لكل من البنوك عينة الدراسة ؛
 - لا يؤثر تقلبات سعر الصرف على العائد على حقوق الملكية ؛
 - معدل الرفع المالي حقق نتائج مقبولة بالنسبة للبنوك عينة الدراسة ؛
 - تؤثر الرافعة المالية تأثيرا ايجابيا على العائد على حقوق الملكية .

ثالثا : توصيات الدراسة

- بعدها حاولنا التحوط بجميع جوانب موضوع دراستنا و المتمثل في أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية فاننا خالصنا الى جملة التوصيات التالية :
- ضرورة اصلاح المنظومة المصرفية بما يتواءم مع التطورات المتسارعة للاقتصاديات وللبنوك التجارية في العالم
 - رفع يد الدولة عن التدخل في السياسة النقدية للتسهيل على البنك المركزي اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة لا تؤرق المنظومة المصرفية ولا تؤثر على أدائها ،
 - تشجيع الصادرات خارج المحروقات بغرض التنويع في مصادر الحصول على العملة الصعبة

رابعا: آفاق البحث

إن موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك في المجال المالي والاقتصادي والذي حظي باهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين، والذي لا يزال يحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك،

فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي تهتم بأثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي فقط دون الدراسة على الاقتصاد الجزئي الذي يعتبر أداة فاعلة لتحسين الاقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها يمكن أن تساعد على تحسين الاقتصاد الكلي، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع، ومن آفاق هذه الدراسة ما يلي:

- 1- محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مفتوحة ومختلفة عن بيئة الدراسة.
- 2- أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها خلال فترات زمنية معينة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

▪ الكتب

- 1- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، 2011م /1432 هـ
 - 2- وصفي الكساسبية ، تحسين فعالية الأداء المؤسسي البازوزي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011
 - 3- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع 2015،
 - 4- عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003
 - 5- موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ط1 ، الأردن 2005
- الأبحاث اقتصادية
- 6- التجاني الهام ، شعوبي محمد فوزي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري لفترة 2005 - 2011 ، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015
 - 7- شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية 5- 2015
- مذكرات دكتوراه
- 8- سليمان بن بوزيد ، استخدام مخرجات القوائم المالية في قياس الأداء للبنوك التجارية و للتنبؤ بالتعثر المصرفي ، مذكرة دكتورا ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة ، 2017
 - 9- فاطمة بن شنة ، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2015 ، أطروحة دكتورا ، جامعة الجزائر ، 2016
 - 10- سلمى دوحى ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتورا ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015

- 11- نادية سعودي ، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة ، 2018
- **مذكرات الماجستير**
- 12- محمد ياسر زيدان النحال ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية ، درجة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 1437 هـ ، 2016 م
- 13- خلف محمد ادريس الوادية ، العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016
- 14- زراقة محمد ، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2016
- **مذكرات ماستر**
- 15- بشير باعمارة ، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002- 2011 ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013
- 16- رجاء بوتريجة ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم لبواقي ، مذكرة ماستر ، جامعة ام البواقي ، 2016
- 17- قاسم تيميزار ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري 2005- 2014 ، ماستر ، جامعة ورقلة ، 2016
- 18- كاهنة حركات ، دور جودة الخدمات المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالتي أم لبواقي 317 - وعين مليلة 355 ، مذكرة ماستر ، جامعة أم لبواقي ، 2017
- 19- أم الخير دراجي ، اثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لفترة 2008- 2013 ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2015
- 20- حكيمه سبع ، اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر 2008-
- 2014 ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2015

- 21- فاطمة الزهراء شادي ، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 321 عين البيضاء ، مذكرة ماستر جامعة ام لبواقي ، 2014
- 22- ناصر مروى صفاء ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي وكالة ورقلة للفترة 2008 – 2016 ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2018
- 23- حسين طيوب ، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 ، مذكرة ماستر ، جامعة لمسيلة ، 2017، ص14
- 24- علاء الدين عماري ، حكيم بوناصري ، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016
- 25- نورة عسال ، تأثير ادارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2018،

■ التقارير

- 26- التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري من سنة 2008 الى 2017
- 27- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر من سنة 2008- 2017
- 28- التقارير السنوية للبنك العربي الجزائر من سنة 2008 الى 2017

■ المجالات

- 29- يحيى سمير آيات ، التعويم المدار للدينار الجزائري التصريحات والواقع مجلة الباحث ، العدد 09، 2011
- 30- جميلة الجوزي و آخرون ، دراسة مقارنة إدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف التقليدية خاصة ، حالة بنك البركة الجزائري ، بنك الشركة المصرفية العربية ، وبنك الخليج الجزائري ، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية العدد 07 /2016
- 31- عمارية بختي وآخرون ، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر و بنك دبي الاسلامي ، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات العدد الرابع ، أكتوبر 2018
- 32- محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000 الجزء الأول مجلة الباحث ورقلة العدد 03 ، 2004

33- صفاء كريم كاظم ، المقارنة بين تقديرات بين معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برجة الأهداف الخطية ،مجلة الإدارة والإقتصاد ،العدد السابع والسبعون ،2009

▪ المواقع الالكترونية

- 34- www.bea.dz
 35- www.AGB.dz
 36- www.ACB.dz
 37- www.bank-of-algeria.dz/

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 38- Boucheta yahia ، **etude des facteurs de taux déterminant du taux de change du Dinar Algérien** ، Thèse pour l'obtention de doctorat ، UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD TLEMCEN ، 2014
- 39- Linda Brouri ، **Samira ، Essai sur l'impact du taux de change sur les importation en algerie (1980- 2014)** ،master ، université de Bejaia ، 2016
- 40- K.hemkheme, **Le Dynamique du Contrôle de Gestion**, Dunod, Paris, 1986
- 41- Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen،**Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability The Rate of Return on owners Equity model** Interdisciplinary journal of contemporary research in business ، Novembre 2012 VOL 4، NO 7
- 42- Abdelkader Derbali ، **Performance bancaire en période de crise** : Cas des banques Tunisiennes ، Master ، Université de Sousse ،2010

قائمة الملاحق



ETATS FINANCIERS 2017

BILAN

Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition		-	-	-
TOTAL ACTIF		256 860 824	189 382 415	67 478 409

PASSIF

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP		-	-	-
Dettes envers les Institutions Financières	2.P.1	-	-	-
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	-
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réévaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		256 860 824	189 382 415	67 478 409



ETATS FINANCIERS 2017

ENGAGEMENTS HORS BILAN

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
A - Engagements Donnés		101 282 333	70 147 239	31 135 094
Engagements de Financements en faveur des institutions financières				0
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	63 092 855	30 260 506	32 832 349
Engagements de Garantie d'ordre des Institutions Financières	3.HB.2	28 174 539	29 368 063	-1 193 524
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	10 014 938	10 518 670	-503 732
Autres engagements donnés				0
B - Engagements Reçus		17 636 589	13 522 302	4 114 287
Engagements de Financements reçus des institutions financières				0
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	5 530 001	6 175 736	-645 735
Autres engagements reçus	3.HB.5	12 106 588	7 346 566	4 760 022

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	13 566 705	10 403 387	3 163 318
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		7 157 489	4 379 650	2 777 839
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		5 133 934	3 661 230	1 472 704
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		5 139 863	3 667 064	1 472 800
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.R.9	3 637 975	2 631 793	1 006 182

ANNEXE N° 1 : MODELE DE BILAN

31 decembre 2017 (Tous les chiffres sont en millions de DA)

ACTIF	CODE	2017	2016
1 Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	1	19 371 396	33 406 692
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3 Actifs financiers disponibles à la vente	2	-	-
4 Prêts et créances sur les institutions financières	3	7 961 164	6 213 664
5 Prêts et créances sur la clientèle	4	45 079 891	43 358 366
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	5	5 613 397	506 806
7 Impôts courants - Actif	6	47 284	34 444
8 Impôts différés - Actif	7	220 306	224 612
9 Autres actifs	8	10 791	9 330
10 Comptes de régularisation	9	10 534 526	3 762 589
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10	2 005 204	2 041 865
12 Immeubles de placement		-	-
13 Immobilisations corporelles	11	769 990	757 057
14 Immobilisations incorporelles	12	90 020	22 823
15 Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL ACTIF		91 563 184	70 948 252

PASSIF	CODE	2017	2016
1 Banque Centrale		-	-
2 Dettes envers les institutions financières	13	1 458 107	1 229 425
3 Dettes envers la clientèle	14	54 335 381	40 779 183
4 Dettes représentées par un titre	15	3 190 973	4 155 632
5 Impôts courants - Passif	16	499 065	180 950
6 Impôts différés - Passif	17	4 338	3 127
7 Autres passifs		1 877 832	1 894 126
8 Comptes de régularisation	18	12 048 741	5 095 435
9 Provisions pour risques et charges		30 851	29 700
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		-	-
11 Fonds pour risques bancaires généraux		624 086	574 252
12 Dettes subordonnées		-	-
13 Capital		19 000 000	19 000 000
14 Primes liées au capital		-	-
15 Réserves		1 570 255	1 486 611
16 Ecart d'évaluation		550 576	567 234
17 Ecart de réévaluation		346 690	346 690
18 Report à nouveau (+ / -)		3 542 249	3 143 006
19 Résultat de l'exercice		1 743 309	1 472 887
TOTAL PASSIF		91 563 184	70 948 252

الملحق رقم (4)

ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2017

En milliers de DA

COMPTE DE RESULTATS		NOTE	2017	2016
1	+ Intérêts et produits assimilés	1	3 552 032	3 160 984
2	- intérêts et charges assimilées	2	- 457 573	- 376 835
3	+ Commissions (produits)	3	1 120 838	980 270
4	- Commissions (charges)	4	- 7 441	- 38 356
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		-	-
7	+ Produits des autres activités	5	210 216	182 132
8	- Charges des autres activités		-	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		4 418 073	3 908 194
10	- Charges générales d'exploitation	6	- 1 910 507	- 2 003 416
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	7	- 147 328	- 84 188
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		2 360 237	1 820 591
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	8	- 225 934	- 218 121
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	9	161 320	126 173
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		2 295 623	1 728 642
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 475	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	RESULTAT AVANT IMPOT	10	2 301 098	1 728 642
20	- Impôts sur les résultats et assimilés		- 557 591	- 255 755
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 743 507	1 472 887

Le Bilan de la Banque en 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	459 790 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 833,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 396,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 548 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 766 112 518,96	25 166 513 952,22	4 599 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 054,37	302 616 949,37	222 227 107,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	115,00
	TOTAL DE L'ACTIF	3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,95	548 171 533 019,71

الملحق رقم (6)

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 293,69	14 699 316 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 635 611 685,26	26 073 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 588 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 695 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 868 551,06	43 790 555 376,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 366 644 836,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,66	548 171 533 019,72

الملحق رقم (7)

	السنوات	البنوك	ROE	EM	تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار	تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو
1	2008	BEA	0,7743	12,75	71,18	100,27
1	2009	BEA	0,4473	10,2	72,73	104,77
1	2010	BEA	0,299	19	73,04	103,4
1	2011	BEA	0,267	17	76,05	106,53
1	2012	BEA	0,0517	3	78,1	102,94
1	2013	BEA	0,2576	12	78,15	106,89
1	2014	BEA	0,3213	13	87,9	107,05
1	2015	BEA	0,3308	12	107,13	117,05
1	2016	BEA	0,3308	11	110,52	116,73
1	2017	BEA	0,3821	11	114,93	137,48
2	2008	AGB	0,6581	7,6	71,18	100,27
2	2009	AGB	0,2161	3,99	72,73	104,77
2	2010	AGB	0,4377	4,68	73,04	103,4
2	2011	AGB	0,4915	5,84	76,05	106,53
2	2012	AGB	0,6642	7,3	78,1	102,94
2	2013	AGB	0,9926	13,11	78,15	106,89
2	2014	AGB	0,711	1,18	87,9	107,05
2	2015	AGB	0,7525	12,25	107,13	117,05
2	2016	AGB	0,2864	5,21	110,52	116,73
2	2017	AGB	0,8674	16,42	114,93	137,48
3	2008	ABC	0,2201	3,45	71,18	100,27
3	2009	ABC	0,2119	4,1	72,73	104,77
3	2010	ABC	0,1925	3,45	73,04	103,4
3	2011	ABC	0,1955	1,99	76,05	106,53
3	2012	ABC	0,2541	3,76	78,1	102,94
3	2013	ABC	0,259	4,01	78,15	106,89
3	2014	ABC	0,2725	4,22	87,9	107,05
3	2015	ABC	0,2937	1,04	107,13	117,05
3	2016	ABC	0,3013	5,47	110,52	116,73
3	2017	ABC	0,3406	7,05	114,93	137,48